العدد 3872 - السنة الثالثة عشرة
الخميس غرة جمادى الآخرة 1442 - الموافق 14 يناير 2021
Thursday 14 January 2021 - No.3872 - 13 th Year

ذي يزن ولياً للعهد في سلطنة عمان وفقاً للتعديلات على النظام الأساسي للدولة

ولي العهد العماني ذي يزن بن هيثم

مسقط - "وكالات": أعلنت سلطنة عمان، أمس الأول، أن الآلية الجديدة لانتقال الحكم في البلاد، والتي جرى إعلانها الإثنين الماضي، تتضمن تعيين أكبر أبناء السلطان سنا وليا للعهد.

جاء ذلك في إفادة نشرها الموقع الإلكتروني لوزارة العدل العمانية، حول نص النظام الأساسي الجديد للدولة الذي يحدد طريقة انتقال السلطة في البلاد.

وجاءت الإفادة عقب يوم من مرسوم سلطاني بشأن إجراء تعديلات تشمل آليات انتقال ولاية الحكم في البلاد ومهام ولي العهد.

ووفق النظام الجديد الذي نشره موقع وزارة العدل، يتم نقل ولاية الحكم (ولاية العهد) من السلطان إلى أكبر أبنائه سنا (ذي يزن بن هيثم)، على أن يتم بعد ذلك لأكبر أبناء هذا الابن.

وكان ذي يزن بن هيثم هو أصغر وزير شاب في حكومة سلطنة عُمان الجديدة، حيث لم يتعد عمره حين استلم مهامه الـ 30 عاماً، فهو من مواليد عام 1990.

وفي أغسطس 2020، صدر مرسوم بتعيين ذي يزن وزيرا للثقافة والرياضة والشباب في السلطنة.

وعمل ذي يزن قبل أن توكل إليه ولاية العهد والوزارة بالحكومة الجديدة في وزارة الخارجية العُمانية كسكرتير ثان لسفارة مسقط لدى لندن في بريطانيا.

وولي العهد الجديد حاصل على درجة بكالوريوس العلوم السياسية من جامعة "أوكسفورد" في المملكة المتحدة.

وحسب النظام الجديد، إذا تعذر وجود أبناء لمن يتولى الحكم تنقل الولاية (ولاية العهد) لأكبر الإخوة، فأكبر أبناء أكبر الإخوة، وإلا تنتقل إلى الأعمام وأبنائهم على الترتيب (أكبر الأعمام ثم أكبر أبناء الأعمام).

ووفق النظام الجديد، إذا انتقلت ولاية الحكم إلى من هو دون سن 21، يمارس مجلس الوصاية صلاحيات السلطان (حال وفاته).

ويصدر أمر سلطاني بتعيين من تكون له ولاية الحكم وليا للعهد، ويحدد الأمر السلطاني اختصاصاته، والمهام التي تسند إليه، ويؤدي اليمين أمام السلطان ويحل محله إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة السلطان صلاحياته.

ولسلطان عمان 4 من الأبناء ولدان وبنتان، والولدان أكبرهما ذي يزن بن هيثم بن طارق، ويليه بلعرب بن هيثم بن طارق.

وبموجب النظام الأساسي السابق للدولة، يقوم مجلس العائلة المالكة، خلال 3 أيام من شغور منصب السلطان، بتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم.

كانت سلطنة عمان، قد أصدرت الإثنين الماض، مرسومًا يحدد آليات انتقال ولاية الحكم في البلاد، ويضع آلية لتعيين ولي العهد وبيان مهامه واختصاصاته.

ووفق وكالة الأنباء العمانية الرسمية، أصدر سلطان البلاد هيثم بن طارق، مرسومين بنظام أساسي جديد للدولة، وقانون مجلس عُمان، وذلك تلبية لمتطلبات السلطنة في المرحلة القادمة.

يتضمن مرسوم النظام الأساسي للسلطنة: وضع آلية محددة ومستقرة لانتقال ولاية الحكم في السلطنة، ووضع آلية تعيين ولي العهد، وبيان مهامه واختصاصاته، والتأكيد على مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء كأساس للحكم.

كما نص المرسوم أيضا على إنشاء لجنة تابعة للسلطان تتولى متابعة وتقييم أداء الوزراء، ووكلاء الوزارات، وأفرد نصا لجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة لدعم دوره في تحقيق الحوكمة.

وفيما يتعلق بالمهام المنوطة بمجلس عمان، يتولى إقرار أو تعديل القوانين التي تحيلها الحكومة، واقتراح مشروعات القوانين، ومناقشة خطط التنمية والميزانية العامة للدولة.

وتعد هذه المرة الأولى في تاريخ البلاد، التي تصدر فيها مراسيم لتحديد نظام أساسي جديد للدولة وتأسيس مجلس تشريعي تلبية لمتطلبات السلطنة في المرحلة القادمة.

وفي يناير 2020، توفي سلطان عمان السابق قابوس بن سعيد عن عمر ناهز 79 عاما، بعد أن تربع على عرش البلاد طيلة 5 عقود، ليكون صاحب أطول فترة حكم في المنطقة.

ولم يسم قابوس وريثا للعرش على خلاف نظرائه من حكام منطقة الخليج العربي، إذ لم يكن له أبناء أو أشقاء، بعكس السلطان الحالي الذي لديه 4 أبناء و8 أشقاء.

وعقب ساعات من الوفاة، أدى السلطان هيثم بن طارق، اليمين القانونية سلطانا تاسعا لعمان، في انتقال سلس للسلطة عقب دعوة مجلس الدفاع العماني، العائلة المالكة لتحديد خليفة قابوس.

ونظام الحكم في سلطنة عمان وفق المادة 5 سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان، ويشترط فيمن يختار لولاية الحكم من بينهم أن يكون مسلما رشيدا عاقلا وابنا شرعيا لأبوين عمانيين مسلمين.

رحب بتصنيف الحوثيين منظمة إرهابية

أمين «مجلس التعاون» يدين القرار الإسرائيلي ببناء وحدات استيطانية بالضفة الغربية

نايف الحجرف

الرياض- "وكالات": دان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور نايف الحجرف قرار السلطات الإسرائيلية بناء مئات الوحدات الاستيطانية الجديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكد الحجرف في بيان أمس الأول رفضه التام للخطط الإسرائيلية في الضفة الغربية وفرض السيادة الإسرائيلية عليها.

وطالب المجتمع الدولي بضرورة الضغط على السلطات الإسرائيلية للرجوع عن قراراتها الاستيطانية المخالفة للقوانين والقرارات الدولية وحماية الشعب الفلسطيني ووقف الاعتداءات والانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واعتبر أن جميع المستوطنات غير قانونية وتشكل عقبة كبيرة أمام إحياء عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط.

وأكد الدكتور الحجرف "دعم مجلس التعاون للشعب الفلسطيني الشقيق وحقه المشروع في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفق المبادرة العربية للسلام وقرارات الأمم المتحدة".

كما رحب الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف، بقرار الولايات المتحدة الأمريكية تصنيف ميليشيا الحوثي "منظمة إرهابية"، ووضع عدد من قياداتها ضمن قوائم الإرهاب، كخطوة ضرورية تنسجم مع مطالبات الحكومة اليمنية لوضع حد للانتهاكات الخطيرة التي تقوم بها تلك الميليشيات ضد الشعب اليمني الشقيق، ولمواجهة إصرارها المستمر وتمسكها بالخيار العسكري لزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة تنفيذاً لأجندات النظام الإيراني الداعم لها.

وأعرب الحجرف عن تطلعه في أن يسهم ذلك التصنيف في وضع حد لأعمال ميليشيا الحوثي الإرهابية وداعميها، حيث إن من شأن ذلك تحييد خطر تلك الميليشيات، وإيقاف تزويد هذه المنظمة الإرهابية بالصواريخ البالستية والطائرات دون طيار وجميع الأسلحة التي تستخدمها لاستهداف الشعب اليمني وتهديد الملاحة الدولية ودول الجوار، بحسب ما ذكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية "واس".

وأشاد الحجرف بالجهود الكبيرة التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب.

وأكد اتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات مماثلة تجاه هذه الميليشيا الإرهابية، بسبب ما ترتكبه من اعتداءات آثمة على الشعب اليمني ودول الجوار وتهديد الملاحة الدولية، ومواصلتها عرقلة كل الجهود الهادفة التي تقودها الأمم المتحدة للتوصل إلى الحل السياسي المنشود لإنهاء الأزمة اليمنية.

وأشار الحجرف إلى حرص دول مجلس التعاون على استعادة الأمن والاستقرار في اليمن الشقيق، ودعم مجلس التعاون جهود الأمم المتحدة الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرار مجلس الأمن 2216.

الضربات استهدفت مستودعات ومعسكراً لقوات النظام والميليشيات الإيرانية

ارتفاع حصيلة الغارات الإسرائيلية في شرق سوريا إلى 31 قتيلاً

- لبنان يقدم شكوى للأمم المتحدة ضد اعتداءات إسرائيل
- قصف مدفعي من قوات الاحتلال لموقع حماس في قطاع غزة

جانب من الغارات الإسرائيلية على شرق سوريا

بيروت - "وكالات": أوقعت غارات إسرائيلية على مخازن أسلحة ومواقع عسكرية في شرق سوريا 31 قتيلاً من قوات النظام والميليشيات الإيرانية الموالية لها، وفق ما أحصى المرصد السوري لحقوق الإنسان أمس، في حصيلة هي الأعلى منذ نحو عامين.

وأفاد المرصد عن قصف إسرائيلي مكثف استهدف المنطقة الممتدة من مدينة الزور إلى الحدود السورية - العراقية في بادية البوكمال.

وطال القصف، وفق المرصد، مستودعات ومعسكراً في أطراف مدينة دير الزور، ومواقع ومستودعات أسلحة في بادية البوكمال، وأخرى في بادية الميادين، تابعة لكل من قوات النظام و«حزب الله» اللبناني والقوات الإيرانية والميليشيات الموالية لها.

وتسبب القصف بمقتل سبعة عناصر من قوات النظام، بالإضافة إلى 24 من الميليشيات الموالية لإيران من غير السوريين، كما أصيب أكثر من 28 شخصاً بجروح بعضهم في حالات خطرة، وفق المرصد.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن لوكالة الصحافة الفرنسية: «هذه الضربات الأعنف التي تنفذها إسرائيل على محافظة دير الزور منذ نحو عامين وحصيلة القتلى هي الأعلى منذ يونيو 2018»، حين أوقعت غارات إسرائيلية 55 قتيلاً بينهم 16 من قوات النظام.

وتسببت غارات مماثلة قرب مدينة البوكمال في 23 نوفمبر الماضي بمقتل 19 مسلحاً موالياً لإيران، وفق المرصد.

وتخضع المنطقة الممتدة بين مدينتي البوكمال والميادين في ريف دير الزور الشرقي لنفوذ إيراني، عبر ميليشيات موالية لها تقاتل إلى جانب قوات النظام.

وكثفت إسرائيل في الأعوام الأخيرة وتيرة قصفها في سوريا، مستهدفة بشكل أساسي مواقع للنظام السوري وأهدافاً إيرانية وأخرى لـ«حزب الله» اللبناني.

ونادراً ما تؤكد إسرائيل تنفيذ هذه الضربات، إلا أنها تكرّر أنها ستواصل تصدّيها لمحاولات إيران الرامية إلى ترسيخ وجودها العسكري في سوريا.

من جانب آخر قدم لبنان شكوى للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، بشأن الاعتداءات الإسرائيلية على سيادة البلاد.

ووفق وكالة الأنباء الرسمية، "قدمت الخارجية اللبنانية مساء أمس الأول، شكوى للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ومجلس الأمن الدولي، بناء على توجيهات رئيس البلاد ميشال عون".

وجاء في مفاد الشكوى أن "الاعتداءات الإسرائيلية على السيادة اللبنانية عبر الخروقات الجوية المستمرة والخطيرة منذ بضعة أيام، تعد خرقا فاضحا لقرار مجلس الأمن رقم 1701".

وأضافت أن هذه الخروقات "تستوجب من مجلس الأمن الدولي إدانة إسرائيل، ووضع حد لها فورا، حفاظا على الاستقرار والأمن والسلم في المنطقة"، بحسب المصدر ذاته.

وفي أغسطس 2006، تبنى مجلس الأمن القرار رقم 1701، لوقف كل العمليات القتالية بين لبنان وإسرائيل، في أعقاب حرب بين الطرفين استمرت 33 يوما.

ومؤخرا، كثف الطيران الحربي الإسرائيلي استهداف مواقع عسكرية في سوريا، مستخدما المجال الجوي اللبناني، إضافة إلى خروقات برية وبحرية.

وتحتل إسرائيل جزءا من الأراضي اللبنانية، وهي مزارع شبعا وتلال كفر شوبا، وصدر قرار من مجلس الأمن الدولي عام 1978 ينص على انسحابها من جميع الأراضي اللبنانية، غير أنه لم ينفذ.

من جهة أخرى قصفت مدفعية الجيش الإسرائيلي أمس، موقعاً لحركة حماس في قطاع غزة، حسب ما أعلنت مصادر فلسطينية.

وذكرت المصادر أن المدفعية الإسرائيلية استهدفت بقذيفتين موقع رصد لكتائب القسام الجناح العسكري لحماس جنوب قطاع غزة ما أدى لأضرار مادية دون وقوع إصابات.

وقالت مصادر إسرائيلية إن إطلاق القذيفتين جاء بعد تعرض الجيش لإطلاق نار قرب السياج الحدودي مع قطاع غزة دون وقوع إصابات.

أكد على أهمية نجاح الانتخابات المقبلة المقرره في 6 يونيو المقبل

الرئيس العراقي يدعو إلى منع التزوير الانتخابي

الرئيس العراقي برهم صالح

بغداد - «وكالات»: شدد الرئيس العراقي برهم صالح على أهمية ضمان شروط نجاح الانتخابات البرلمانية المقبلة المقرر إجراؤها في السادس من شهر يونيو المقبل. وفيما نفى مستشار رئيس الوزراء لشؤون الانتخابات عبدالحسين الهنداوي وجود قرار بتأجيل الانتخابات فإن الحراك السياسي المكثف، ومنه اجتماع الرئاسات الثلاث أمس الأول، يأتي في سياق بحث مصير الموعد النهائي لها. وكان الرئيس العراقي أكد خلال لقائه وفد تحالف الأمل الكردستاني على أهمية أن تجري الانتخابات في ظل أجواء مناسبة، مع التأكيد على أهمية ضمان شروط إنجاحها بعيداً عن التزوير والتلاعب والضغوط، وتهيئة جميع مستلزمات إجرائها أمنياً ولوجيستياً، وذلك طبقا لبيان صادر عن رئاسة الجمهورية. كما شدد صالح على «ضرورة تعاضد الجهود للتوصل إلى حلول جذرية للمسائل العالقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية استناداً إلى الدستور وأن تكون موازنة 2021 ضامنة لحقوق المواطنين جميعاً».

وكان صالح أكد، أول من أمس، في لقاء مع عدد من الكتاب والإعلاميين، حضرته «الشرق الأوسط»، أن «الانتخابات المقبلة تكتسب أهمية بالغة بعد حراك شعبي ورأي عام واسع يجمع على عدم استحالة الوضع الحالي، ويدعو للتغيير وتصحيح المسارات». وأكد: «لا بد أن تكون نزاهة العملية الانتخابية أولوية قصوى تضمن حق الناخب في اختيار ممثليه بعيداً عن التزوير والتأثيرات لتكون منطلقا لعقد سياسي جديد يحقق طموحات العراقيين». إلى ذلك، نفى عبد الحسين الهنداوي، مستشار رئيس الوزراء لشؤون الانتخابات، وجود قرار بتأجيل الانتخابات عن موعدها الذي حدده رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. وقال الهنداوي في تصريح إن «موعد الانتخابات ثابت حتى الآن كما هو مقرر من قبل الحكومة في السادس من يونيو (حزيران) العام الجاري ولم يطرح أي تأجيل بهذا الصدد». وأضاف أن «المفوضية أعلنت استعدادها للانتخابات، والعمل الحثيث من أجل إكمال البطاقة البايومترية لكل الناخبين». وأشار الهنداوي إلى جدولة العملية الانتخابية، وأن العملية بدأت «وهناك إقبال للمرشحين والكيانات والأحزاب السياسية والتحالفات».

من جهتها، اختارت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رئيس الدائرة الانتخابية من بين أعضاء مجلس المفوضين. وقال المجلس في بيان إنه «تم انتخاب القاضي عباس فرحان حسن رئيساً للدائرة الانتخابية عبر الاقتراع السري».

إلى ذلك، وصف رئيس الإدارة الانتخابية الأسبق عادل اللامي إجراءات المفوضية العليا للانتخابات بالمتأخرة والقديمة. وبين اللامي في تصريح أن «أغلب الأحزاب ترغب في تأجيل الانتخابات وتشجع المفوضية على التأخير». وأوضح أن «المفوضية متأخرة جداً في اتخاذ القرارات أو المبادرات الخاصة بالانتخابات مثل انطلاق الحملة الإعلامية وزيادة الكوادر لتحديث سجل الناخبين»، وقال إن «التأخير سيوصلنا إلى تأجيل الانتخابات لعدة أشهر بداعي عدم تحديث سجل الناخبين». واعتبر اللامي أن «زيادة شروط المفوضية على المرشحين مثل التأمينات أو غيرها وجمع مؤيدين وعددهم 500 شخص وغيرها هي من الأمور التي تؤدي إلى التأخير».